مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 18 / حزيران/2024
المجلد(5)- العدد(2)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

سياسة العراق الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003 الى عام 2021

م . د . فادية عباس هادي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعه بغداد

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية. العراق. السعودية

الملخص:

تتمثل العلاقات بين السعودية والعراق مرحلة متقدمة من التقارب وتجاوز مرحلة القطيعة غير الاختيارية لأسباب بعضها مفروضة ولا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وبعضها بسبب عزوف دول الخليج وعلى رأسها السعودية للدخول للساحة العراقية خلال فترة مرحلة ما بعد الاحتلال والطائفية ومن ثم سيطرة (تنظيم داعش) على بعض المحافظات عراقية، وبعد وصول رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي للسلطة والتخلص من سيطرة (داعش) شهدت العلاقات الثنائية انفراجة حذرة وبطيئة وقد تطورت العلاقات بين الجانبين خلال الأشهر الأخيرة منها، واستمر مسار تطور سياسات الدولتين الخارجية .

اولا: المقدمة

تاريخياً اتسمت العلاقات العراقية السعودية بالتوتر وعدم الاستقرار على نمط معين في سياسة كلتا الدولتين، فـ منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 صار التنافس، في مجال الحصول على النفوذ الاقليمي للعب دور قيادي للسيطرة على الدول العربية، وهو النمط الغالب في باقي انماط السياسة الخارجية العراقية والسعودية، ولم يتغير نمط التوتر في العلاقات العراقية السعودية، ولم تشهد أي تحسن، الا في فترة الحرب العراقية – الايرانية 1980-1988.

حيث كانت المملكة العربية السعودية، من الدول الرئيسية الداعمة لحرب العراق ضد ايران، الا ان مع نهاية الحرب تغيرت سياسات دول الخليج تجاه مما ادى الى تدهور العلاقات من جديد خاصة بعد دخول العراق للكويت1990، الامر الذي دفع المملكة العربية السعودية الى الاستعانة بالولايات المتحدة الامريكية لضرب البنى التحتية العراقية، وتدمير الجيش العراقي الذي خرج بقوة اضافية الى قوته من الحرب، الامر الذي دفع الى تعاون المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الامريكية، في فرض حصار اقتصادي وعسكري على

العراق، الامر الذي اعتبر ممهد لـ احتلاله عام 2003، عندها بدأت المملكة العربية السعودية، بالعودة للبحث عن دور متميز لها، وموطئ قدم ثابت في العراق.

وكذلك البحث عن دور اقليمي وعربي متميز لها عن باقي الدول في الشرق الاوسط، خاصة بعد خروج مصر من المعادلة، كـ نتيجة لما بعد ثورات الربيع العربي 2011، وخروج قوات الولايات المتحدة الامريكية، من العراق بنفس العام.

حيث وقفت المملكة العربية السعودية بالبداية، ضد تشكيل حكومة عراقية، ذات صبغة شيعيه، وظهر ذلك جلياً من خلال وسائل الاعلام، التي ركزت على سياسة التحريض المذهبي، ودعم حركات الارهاب المختلفة وتمويلها بالمال والسلاح، الامر الذي وصل الى حد التصريح بشكل معلن ان حكومة العراق ،حكومة تابعه للحكومة في ايران، وهناك اقساء لباقي المكونات العراقية .

1- اهمية الدراسة

تأتي اهمية هذه الدراسة لتبحث الدور السعودي في أحداث الساحة العراقية ودراسة ابرز سياسات المملكة العربية السعودية الخارجية تجاه ملفات عودة التقارب السعودية-العراقية ، سواءا ما كان منها متعلقا بملفات سياسية ام امنية ام اقتصادية ام ثقافية سياسيا وامنيا، وكيف اثر الجوار الجغرافي والعلاقات الاقتصادية في الوضع الامني للعراق .

2- مشكلة الدراسة

المشكلة البحثية التي سيتم الانطلاق منها تطرح تساؤل مضمونه يبحث في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية كنهج وكمواقف وسياسات من العراق، بين العامين بعد تغير النظام واحتلال العراق وهذه المشكلة البحثية ، تطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية

أ. هل هناك علاقات تاريخية بين العراق والسعودية ؟ وما طبيعتها؟

ب. ماهي التحديات والفرص للتقارب العراقي السعودي؟

ت. وهل النتائج ايجابية ام سلبية لهذا التقارب؟

4- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي في طرح نبذة تعريفية عن العلاقات العراقية السعودية واهم المحطات التي مرت بها سياسات البلدين الخارجية، وكذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لانه يعطي تصور عما كانت عليه تلك السياسة بعد سقوط النظام في العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

ثانياً: اطار نظري

1- مفهوم السياسة الخارجية .

يمكن اعتبار السياسة الخارجية لاي دولة، من اهم مجالات البحث في اطار العلاقات الدولية بين الدول، حيث ان من خلالها تنمو وتتطور العلاقات بين الدول.

ولفهم تطورات هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية للدولة، حيث ان السياسة الخارجية ،لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية، الا بعد انتشار الثورة السلوكية، وفي بداية الستينات من القرن الماضي ، وقد تطورت دراسة ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا وذلك نتيجة، لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية المستقلة، وتنوعها في النظام الدولي، مما اكسب دراستها أهمية واضحة للباحثين في مجال العلاقات الدولية.

وتتجلى اهمية دراسة مواضيع السياسة الخارجية لـ فهم توجهات الدول الخارجية، في مجال علاقاتها فيما بينها، وتفسير اسباب تبلور نشاط السياسة الدولية في انماط متنوعه في النسق الدولي، وكذلك تمكننا دراسة السياسة الخارجية من الكشف لفهم الاستراتيجيات القومية للدول باتجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت الدول كبرى او اقليمية، وايضاً مدى نفوذها الذي يحدد حجم دورها الخارجي، وايضا تمكننا من معرفة اسباب ضعف ادوار دول اخرى في سياستها الخارجية[1]

ونجد هنا اختلاف للكثير من المفكرين في تحديد مفهوم معين للسياسة الخارجية بشكل دقيق او الاتفاق على مفهوم واحد ، ويرجع السبب في ذلك للاختلاف في منطلقات كل منهم وتعريفه للسياسة الخارجية، ويمكن هنا عرض بعض تعريفاتها في ثلاثة اتجاهات:-

1- **تعرف السياسة الخارجية على انها مجموعه من البرامج:** اي انها برنامج العمل العلني، الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، ومن بين مجموعه عديدة من البدائل البرامجية المتاحة، ومن اجل تحقيق اهداف محددة في اطار المحيط الخارجي للدولة[2]

2- **وايضاً تعرف السياسة الخارجية على انها سلوك صانع القرار في الدولة : حيث ان** من اهم رواد هذا التوجه، هو تشارلز هيرمان الذي يعرف السياسة الخارجية: بانها تتالف من مجموعه من السلوكيات الرسمية المتميزة، التي يعتمدها صانعوا القرار الرسميين في الدولة، و من يمثلونهم و يقصد بها التاثير الفعال في سلوك الدولة الخارجيه[3].

ويتفق د. مازن الرمضاني مع هذا الاتجاه حيث يعرف السياسة الخارجية على انها :السلوك السياسي الخارجي، الهادف والمؤثر لصانع القرار[4]

3- **وكذلك تعرف السياسة الخارجية على انها نشاط.:** ويأتي هذا التعريف كـ رد على حصر الاتجاه السابق للسياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار، ويرى انصار الاتجاه ان السياسة الخارجية للدولة ، لا يمكن أن تمثل سلوكيات صانع القرار السياسي في الدولة، وانما تنصرف الى النشاط الخارجي والحركة والفعل الخارجي للدول.

ومن انصار هذا التوجه، حامد ربيع الذي يعرف السياسة الخارجية بانها: جميع اشكال النشاط الخارجي،حتى وان لم تصدر عن الدولة، كـ حقيقة نظامية جماعية اي نشاط الجماعة كوجود حضاري، او التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية، والتي تنطوي وتندرج تحت المجال الواسع الذي يطلق عليه مجال السياسة الخارجية [5]

ومن هنا يمكن ان الاشارة الى ان السياسة الخارجية، ليست دوما عبارة عن نشاط فعال، فالدول التي تنتهج سياسة الحياد او الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية، لا تقوم بنشاط فعال باتجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد بأن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة.

2- الخصائص والتوجهات للسياسة الخارجية للدولة.

يمكن اعتبار ان السياسة الخارجية للدول ، وبشكل عام تتمتع بنفس الخصائص مهما كانت طبيعة الدولة ، الا ان الاختلاف يقع في توجهاتها، وهنا يكون الاختلاف بين الدول، ويرتبط بـ حسب تطلعاتها وتوجهاتها وطبيعة نظامها السياسي، وبذلك يمكن الاشارة الى اهم الخصائص المشتركة لجميع سياسات الدول الخارجية بشكل عام في: [(6)]

1- الخصائص والتوجه الخارجي: ويعني ان السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية وليست للداخل، فبالرغم من ان السياسة الخارجية تصنع داخل اجهزة الدولة ، اي البيئة الداخلية، الا ان تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الاقليمية والدولية، فالبيئة الخارجية هي الاطار المعتمد لتنفذ فيه السلوكيات، والذي تحقق فيه اهداف سياسة الدولة الخارجية.

2- خاصية التوجه الرسمي: والمقصود بالخصائص الرسمية ، هوان السياسة الخارجية تتخذ قراراتها من قبل جهة رسمية وحكومية في الدولة، ولا يستطيع اي جهاز غير رسمي ، ان يكون له رأي في توجيه ورسم السياسة الخارجية للدولة، حتى وان كان هناك افراد وشخصيات مؤثرة ومؤسسات غير الرسمية، لها افكار واراء حول اهداف وتوجهات وتفاعلات السياسة الخارجية، كذلك يملكون معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه

الأهداف الا ان ذلك لا يضفي صفة وطابع الرسمية التي من خلالها يتم رسم وتنفيذ رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية، وبذلك فأن اهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي، هو جهاز السلطة التنفيذية المتمثل في غالب الاحيان بـ رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية ، ووزير الدفاع وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية والسلطة التنفيذية في الدولة.

3-خاصية الاختيار : وتعني ان برامج واهداف وقرارات السياسة الخارجية للدولة قد اختيرت من عدة بدائل مقترحة، حيث ان أي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل واحد لدى الدولة المعنية به، لان لكل دولة مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، وهي بالضرورة تختار ما يتناسب مع اهدافها ومصلحتها القومية العليا.

4- خاصية تحقيق الهدف: حيث ان السياسة الخارجية، لابد ان تكون موجهة ومرسومة لتحقيق اهداف يتم التخطيط لها من قبل صانع القرار والاجهزة الرسمية في الدولة، ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

ثالثاً: نبذة تاريخية عن العلاقات العراقية - السعودية

المملكة العربية السعودية هي واحدة من الدول المهمة في المنطقة العربية وفي العالم الاسلامي وتعتبر تصرفاتها في الشأن السياسي الخارجي من منطلق ثوابت تقليدية تحكمها منذ عدة عقود، وحجم التغير الذي شهدته البلاد محدود، حيث تعتبر سياستها الخارجية سائرة على النهج الذي يبحث عن المحافظة، وصولا الى عهد الملك سلمان، عندما اخذت البلاد تشهد بعض التغير في سياساتها الخارجية، بوساطة تبني نهج اكثر مرونة نسبيا، واكثر براغماتية مما تقدم[7]

تاريخياً اتسمت العلاقات العراقية السعودية بحالة عدم الاستقرار على نمط معين في سياسة كلتا الدولتين، ف منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ،اصطبغت العلاقات بصبغة التنافس للوصول الى نفوذ اقليمي، وايضاً لعب دور قيادي للدول العربية، وهذا النمط السائد على كل الانماط السياسية الخارجية العراقية وللمملكة العربية السعودية، وقد شهدت العلاقات بين الدولتين تقارب وتفاهم اكثر من الفترات السابقة في فترة الحرب بين العراق وايران 1980-1988، حيث كانت المملكة العربية السعودية من اكبر الداعمين للعراق في حربة، الا ان نهاية الحرب كشفت عن تغير في سياسات دول الخليج تجاه العراق بعد خروج العراق بـ قوة عسكرية متمرسة في تحمل تبعات حرب طويلة، الامر الذي خلق

قلق خليجي من الحكومة والجيش العراقي وترقب لما ممكن ان يحدث ، مما ادى الى الرجوع الى حالة التدهور في العلاقات العراقية السعودية من جديد، خاصة بعد دخول العراق للكويت1990. [8]

الامر الذي دفع السعودية الى اللجوء لطلب دعم من الولايات المتحدة الامريكية ،لضرب البنى التحتية العراقية، وتدمير الجيش العراقي، وامتد الى تعاون بين المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية، في فرض حصار اقتصادي على العراق، وكل ذلك تم تحت مظلة قرارات صدرت من الامم المتحدة في شن حرب عسكرية بقيادة حلف الناتو، ضد العراق وفرض عقوبات وقيود على الدولة العراقية لاضعافها وتقيدها، ومن ثم احتلاله عام 2003، وهنا عادت المملكة العربية السعودية، للبحث عن دور لها وترسيخ موطئ قدم في العراق، وكذلك تدعيم دورها الاقليمي والعربي، بالخصوص بعد خروج جمهورية مصر العربية من معادلة التوازنات الاقليمية، بعد ثورات الربيع العربي 2011 .[9]

وقد وقفت المملكة العربية السعودية، منذ البداية ضد تشكيل حكومة عراقية ذات طابع مذهبي شيعي، ونلاحظ ذلك واضحا من خلال طروحات وسائل الاعلام وسياسات التحريض المذهبي، ودعم الحركات الارهابية المختلفة ، وتمويلها ودعمها بالسلاح والمال، ووصل الحد الى التصريح بشكل علني، على ان الحكومات العراقية المتتابعة هي حكومات تابعة لإيران.

واشارت بشكل متكرر، ان هناك اضطهاد واقصاء للمكونات الاخرى، وفي الوقت الذي اتبعت فيه المملكة العربية السعودية، اساليب التحريض على العنف ودعم الارهاب في العراق، لتحقيق أهدافها الاقليمية، كانت الحكومة في ايران ركزت نفوذها في العراق، بشكل يفوق كل الحسابات الامريكية والخليجية، من خلال دعم الحكومات العراقية بعد عام 2003، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وتمكنت من ان تصبح لها اذرع قوية، للنفوذ والتغلغل في الساحة العراقية، وايضا دعمت الحكومة الايرانية التعاون الاقتصادي مع الحكومة العراق، من خلال فتح العديد من الشركات والمصانع في العراق، وضخ البضائع الامر الذي زاد من الصادرات المختلفة، للسوق العراقية، وايضا كان لها موقف متميز في دعم العراق عام 2014، عندما اجتاح تنظيم داعش الارهابي، لأكثر من ثلث العراق، الامر الذي ترك اثر كبير في تعزيز دورها، ونفوذها في العراق.

وايضا يعتبر انهاء مشكلة البرنامج النووي الايراني مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية، عندما تم عقد الاتفاق النووي بينها وبين الدول الغربية، أي اتفاق 5 +1 والامم المتحدة عام 2015، وكذلك رفع بعض العقوبات الدولية عنها كان له اثر واضح على عودة قوتها التي كانت مقيدة نوعا ما، وزيادة توسع نفوذها بشكل اكبر في العراق، وامتد النفوذ والتدخلات المباشرة لها، الى اليمن وسوريا ، ووسعت شبكة علاقاتها مع بعض دول الخليج العربي ، لتقليل و فك خناق الحصار الاقتصادي المفروض عليها.[10]

وبالتالي شكلت تلك المرحلة وما تلاها من احداث في الساحة العراقية عامل دفع للمملكة العربية السعودية في مراجعة سياساتها تجاه العراق، فصناع السياسة الخارجية في السعودية، وجدوا ان طبيعة الاحداث الاقليمية، وبضمنها ما كان يحدث في العراق ينبغي التعامل معها بمنطق جديد .

فـ اخذت اعتماد سياسة الانفتاح على العراق واعادة رسم نمط وتوجه سياسي خارجي سعودي جديد، وهو ما ظهر من خلال تغير لغة الخطاب ، ومواقف المملكة العربية السعودية من الحكومة العراقية، والزيارات المتكررة التي تحققت بين مسؤولي الدولتين، وهو ما يبين وجود توجه ايجابي، في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية تجاه العراق، و يمكن للعراق ان يستفاد منه، لدعم اوضاعه الداخلية، لا سيما وان الجزء الاهم من مظاهر ضعف الاستقرار الاقليمي والداخلي في العراق ناتجة عن حالات تنافس وصراع اقليمي .

رابعاً: السياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية بعد العام 2003 – التحديات والفرص-

وعلى الرغم من ان رابط الجوار الجغرافي الذي يربط بين العراق والسعودية وامتداد حدود برية كبيرة وطويله بينهما الا انه يمكن القول انه منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى الانسحاب الأمريكي عام 2011، لم يتمكن أي طرف خارجي بما في ذلك الولايات المتحدة من أن يكون له دور حاسم في العراق، فجميع الأطراف الخارجية حاولت اللعب او المناورة على التوترات الطائفية والأثنية بما يتناسب مع تحقيق مصالحها في العراق، وهو ما ساهم في زيادة الانقسام الطائفي والعرقي على نحو كبير بعد الانسحاب الأمريكي من العراق وبقى هناك نوع من الشحن الطائفي بين الدولتين وبسبب سياسة الحكومة العراقية تجاه مكون واحد تعتبره السعودية امتدادا لها.[11]

فـ حينما تشكل مجلس الحكم الانتقالي، تحت امر من سلطة الائتلاف المؤقته الحاكمة في العراق في 13 -7- 2003 ، رحبت المملكة العربية السعودية وكذلك مصر والأردن بتشكيله، كونه يمثل بدايات، استعادة وضع الاستقرار في الدولة العراقية، اضافة الى انها اشتركت في البيان الذي صدر من جامعة الدول العربية، الذي رفضت فيه الاعتراف بـ مجلس الحكم الانتقالي كـ سلطة عراقية شرعية[12]

ولكن عندما اعلن في العراق 22 – 6- 2004، عن تشكيل حكومة انتقالية، برئاسة (اياد علاوي)، تعتبر خطوة أولى على طريق استعادة سيادة الحكومة العراقية، وقد رحبت المملكة العربية السعودية بعودة السلطة الشرعية للعراقيين، وذلك على لسان وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل)، واصفا اياها بالـ (كونها خطوة مهمه وضرورية لتمهيد الطريق لإعادة بناء الدولة العراقية، وذلك بامكانا تها السياسية والاقتصادية والاجتماعي والامنية ،لممارسة العراق لـ سيادته ومهامه في خدمه تطلعات الشعب العراقي في الأمن والاستقرار والحياة الحرة الكريمة.[13]

وكان لتزايد أعمال العنف في الداخل العراقي نتيجة لدخول مجاميع كثيرة من دول الجوار الجغرافي بدوافع مجاهدة المحتلين (او مقاومة المحتل شعارات سعودية)، ولاسيما من السعودية، الامر الذي زايد الاتهامات للسعودية بدعم السنة، وارسال الإرهابيين بعنوان ال(الجهاد) حيث كان السعوديون يمثلون نسبة (75%) من الإرهابيين الداخلين للعراق[14].

ولتكون اغلب التصريحات الرسمية العراقية، فيها اتهام مباشر للمملكة العربية السعودية بدعم وتمويل الارهاب في العراق وعلى عدة مستويات، لكن هذه النظرة تباينت بين بعض الاشخاص او القيادات التي لها اتباع ومناصرين وتمثيل في الحكومة العراقية، ومنهم السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري، الذي اعتبر ان سياسة الحكومة العراقية لا تعير افضلية لعلاقات جيدة مع دول الجوار ومنها السعودية التي اعتبرها جارة لها دور مهم في بداية انكفاء وتراجع الحدة الطائفية في المنطقة العربية والإسلامية، واقدم على زيارة المملكة العربية السعودية عام 2006، وعمل من خلال زيارة على ايجاد تقارب سعودي إيراني لما له من اثر على عودة استقرار الاوضاع الطائفية والسياسية والامنية في العراق .[15]

حيث كانت العلاقات بين البلدين بحالة توتر دائمة، وخاصة مع اصدار الحكومة العراقية أحكام الاعدام بحق معتقلين سعوديين وجهة الحكومة العراقية لهم تهمة الارهاب، لكن هذه الاحكام لم تنفذ اغلبها كون المملكة قد عقدت اتفاقية مع الحكومة العراقية، اتفاقيات حول

تبادل السجناء الموجودين في البلدين، بحيث كان يقدر عدد المعتقلين السعوديين بـ (60) معتقل، خمسة منهم محكوم عليهم بالإعدام، والذين من الممكن عدم شمولهم كذلك بالاتفاق أي سوف يطبق عليهم حكم الاعدام[16] .

ورغم كل هذه التطورات والمحاولات لتطوير واعادة العلاقات العراقية السعودية، إلا أن هذه المحاولات لم ترتقى بعد إلى المستوى المطلوب، وربما يعود السبب في ذلك إلى خطأ المملكة منذ البداية في عدم تقديمها أي شكل من اشكال الدعم او حتى محاولة إقامة علاقات مع العراق، ومن دون شك فإن الخطأ السياسي قاتل، فخسارة الدولة في مجال علاقاتها الدبلوماسية لا تقل عن خسارتها في مجال حفظ الأمن والاستقرار الداخلي.[17]

وهذا الامر الذي عانى منه العراق فترة الاحتلال الامريكي وحتى بعد الانسحاب الامريكي من الاراضي العراقية، حيث تأججت الطائفية المدعومة من دول الجوار العراقي التي وجدت الاراضي العراقية مجال لتصفية حساباتها وتمزيق وحدة شعبة واراضيه، وما ان انتهت فترة الطائفية حتى دخل تنظيم ما يطلق عليه الدولة الاسلامية (داعش) وسيطر على مساحات واسعة وسقوط محافظات عراقية مهمة بيد التنظيم.[18]

وبعد 2014/6/10 وبداية مرحلة جديدة في المنطقة وتشكيل تحالف دولي للقضاء على التنظيم الذي بدأت تنتشر افكاره وطروحاته خارج الحدود العراقية في محاولة لضم اراضي واستقطاب الناس للمشاركة في دعم وحماية الدولة الاسلامية التي اقامها في المحافظات العراقية، ومن هنا استشعرت المملكة العربية السعودية خطورة التنظيم وتمدده السريع خارج اطار الدولة العراقية ، لتكون هي احدى هذه الدول المشاركة في الحرب للقضاء على التنظيم واستعادة وتحرير كافة المدن والاراضي التي سيطر عليها، وعلى اثر ذلك اعلن رئيس الوزراء العراقي السابق "حيدر العبادي" في 9 ديسمبر 2017 ،النصر على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وانتهاء الحرب، بعد سيطرة القوات العراقية على جميع الأراضي التي احتلها التنظيم، ومن ضمنها الحدود العراقية - السورية وبشكل كامل.[19]

الامر الذي دفع المملكة العربية السعودية الى اعادة النظر في سياستها الخارجية والعمل على تطوير وتقوية علاقتها مع العراق والعمل بصورة مشتركة في الاستمرار بـ محاربة التنظيم الذي امتدت مخاطرة على دول الجوار العراقي، وبذلك جاءت الدعوة لرئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" في 2015/3/23 لزيارة المملكة والتي تعتبر الزيارة الاولى له بعد توليه هذا المنصب، وتم في 4 نيسان 2017 افتتاح اول قنصلية سعودية في بغداد ، ومن بين الزيارات المهمة زيارة

رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي للمملكة في 18 حزيران 2017 ، التي عبر فيها عن رغبة العراق بمزيد من التعاون مع المملكة في مجالات ومنها : [20].

1- مكافحة الارهاب وتعاون المملكة في منع تدفق بعض رعايا المملكة إلى العراق للالتحاق مع تنظيم داعش.
2- فتح ملف المعتقلين السعوديين (نحو 200 شخص) في السجون العراقية.
3- طرح ملف دعم المملكة المالي لبرنامج إعمار المدن المحررة من تنظيم داعش .
4- التعاون الاقتصادي وملف انبوب النفط العراقي المار عن طريق المملكة المتوقف منذ عام 1991.

ودعت المملكة رئيس الحكومة العراقية آنذاك بدعم مؤتمر انقرة لإنشاء (تحالف القوى الوطنية العراقية) الممثل لعدد من المدن العراقية التي تأثرت بأحداث 2014 وما قبلها، ولم يتم التطرق الى ملف ايران او الازمة الخليجية، فالطرفان كانا يرغبان بتصفير المشاكل بينهما، ثم زار رئيس الوزراء العراقي العبادي المملكة في 22 \10\ 2017 ووقع محضر تشكيل : مجلس التنسيق السعودي العراقي، بحضور وزير الخارجية الأمريكي السابق ريكس تيلرسون، وطرح في اذار 2018 موضوع زيارة ولي العهد السعودي للعراق لكن لم يحدث ذلك [21]

ومن ثم زار رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي المملكة العربية السعودية في 17 -4- 2019 ، انتهت الى نجاح العراق بفتح صفحة للقاء مسؤولين سعوديين وعراقيين في بغداد في 20-4- 2019، ثم تكررت الزيارة في 24 -9- 2019، كما اجرى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي زيارة رسمية للسعودية في 31 -3- 2021، واتفق فيها مع المملكة على تعزيز التعاون الامني، ووقع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية ، بينما زار العراق الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية السعودي في 25-8- 2020 ، الى جانب ذلك شاركت المملكة في الكثير من المحافل الدولية الداعمة لاستقرار العراق ، ومنها مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة اذا شاركت بوفد رفيع المستوى ترأسه الامير فيصل بن فرحان بن عبد الله وزير الخارجية في 28 /اب / 2021 [22].

وتاتي هذه المبادرات وزيارات رؤساء الوزراء العراقيين وقادة الكتل المشاركة في الحكومة العراقية الى المملكة العربية السعودية كنتيجة لتأثر الحكومة العراقية بمجموعة من المتغيرات التي اثرت على سياستها الخارجية واستقرار الاوضاع في العراق، وهذه المتغيرات متعددة الابعاد وتتنوع وفقاً لمواكبتها للتطور الحاصل على مستوى العلاقات الدولية وعلى

مستوى تعاطي المملكة العربية السعودية مع الملف العراقي ، ومن اهم اسباب هذا التغيير هو صعود محمد بن سلمان لمنصب ولي العهد في 2017، الذي اخذ يمارس ادوار مختلفة عن من سبقوة في البلاد، وهو ما مثل تغير كبير في المملكة لأنه عمل على طرح رؤيته لإدارة البلاد وسياساتها بحكم التقدم بالعمر الذي يحيط بالملك سلمان بن عبدالعزيز، وبالتالي فأن من ابرز طروحات الأمير محمد بن سلمان اعادة النظر بالسياسة الخارجية السعودية، تجاه ملفات تخص العلاقة مع العراق [23] .

وبالتالي تنوعت التحليلات والتفسيرات، لأسباب تطور ونمو العلاقات بين البلدين، وزيادة زيارات المسؤولين بين البلدين، ومن كلا الجانبين، وكذلك الانفتاح السعودي الغير مسبوق نحو الحكومة والشعب العراقي، الامر الذي اثر بشكل كامل على سياسات البلدين الخارجية ويمكن اجمالها في الاتي :

1- يعتبر انفتاح المملكة العربية السعودية باتجاه العراق، قد جاء مع بدء المراحل النهائية، من حرب العراق على تنظيم داعش الارهابي، وعندما تحقق النصر على تنظيم داعش الارهابي، و استعادة محافظة الموصل العراقية، وتجاوزت المعركة التي شنها الجيش العراقي على تنظيم داعش، حدود العراق و لتشمل قصف قواعد الارهابيين في مدينة البو كمال السورية، مما اشار الى دور عراقي متميز منتظر في المعركة التالية المتوقعة لتحرير الرقة، وهذا الامر دفع المملكة العربية السعودية، للجوء الى الوسائل الدبلوماسية، المرنة مع العراق والعمل على تحقيق اهدافها الخارجية مع العراق من خلال البوابة الرسمية والشعبية العراقية، مثل انشاء قناة MBC العراق، وانشاء ملاعب كرة قدم وكذلك استثمارات في مجال الطاقة الكهربائية، إضافة إلى فتح السوق العراقية أمام البضائع السعودية، وهي وسيلة ناجعة وصلت من خلالها السعودية للطبقات الشبابية وعامة الشعب، واخرها فتح الحدود البرية بين العراق والسعودية وتسهيل عملية دخول المعتمرين اضافة الى تسهيلات منح الفيزة السعودية للعراقيين.[24]

2- يعتبر العراق من الدول المهمة في العالم العربي والاسلامي، وهذا ما ادركته السعودية ان استقرار العراق هو استقرار لكل الشرق الاوسط.

3- يواجه العراق العديد من التحديات، بعد ان تم استعادت المدن التي احتلها تنظيم داعش الارهابي، واغلبها مدمرة بالكامل، وبذلك فأن هناك حاجة ماسة من العراق،

للحصول على دعم دولي وعربي، لإعادة اعمار المدن المحررة التي دمرت فترة سيطرت تنظيم داعش الارعابي عليها، وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي يعانيها العراق، فقد عولت الحكومة العراقية، على دول الخليج العربي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والامارات العربية للمساهمة في هذه الجهود.

4- .العمل على الاتفاق لاعادة خط الانابيب الاستراتيجي، الذي يعمل كـ ناقل للنفط العراقي إلى البحر الأحمر، وهذا اتفاق سيحقق الكثير من المردودات المادية، كون الخط يعتبر احد المشاريع المهمة، لعملية نقل النفط العراقي عبر البحر، حيث تم أنشاء الانابيب ومدها بأموال عراقية، بدءاً من منابع النفط العراقية وصولاً إلى موانئ ينبع السعودية على البحر الأحمر، وكذلك إنشاء خزانات عملاقة على الميناء، وهي ايضا عائدة للعراق الذي قام بدفع مبالغ لإنشاء الممرات والخزانات بالكامل للشركة المنفذة.[25].

5- عمل المملكة العربية السعودية، للحصول على دعم حكومة تحسب كدولة شيعية، في المنطقة وهي العراق، والوقوف معها ودعمها في سياساتها الخارجية باتجاه دول المنطقة، وبالمقابل فأن حكومة المملكة العربية السعودية من فترة لاخرى تقوم بعمليات امنية في مناطقها الشيعية (الاحساء والقطيف).

ويمكن اجمال نتائج واهداف التقارب فيما تحقق على مستوى تطور سياسة العراق الخارجية باتجاه السعودية في:[26]

1- يهدف التقارب السعودي العراقي ، الى تجاوز الإشكاليات العالقة ،التي تغذي التوتر وتنمي القطيعة بين البلدين، وخاصة فيما يتعلق منها بالبعد الطائفي، الامر الذي يدل على ان حكومة المملكة والعراق، يعملان على رسم سياسة، هدفها الاول تحقيق مصلحة نفعية في إطار تسابق من دول اقليمية تصب في هذا الاتجاه، فالمملكة العربية السعودية تدرك اهمية تحقيق اهدافها، من خلال تغليب مصالحها، وفقا لنهج يتوافق مع الإملاءات ورؤى الولايات المتحدة الامريكية، وفي المقابل فـ نجد أن الحكومة العراقية، تعمل على كسب الدعم والتأييد الإقليمي، والدولي في عملة السياسي، وايضاً اطلاق وتسويق الشعائر والطقوس الدينية الشيعية على أنها حرية شخصية، وهذا يدعم مطالبة الشيعة في العراق بفتح المجال لهم، لممارسة بعض طقوسهم وشعائرهم في المدينة المنورة ومكة المكرمة،

ونرى ان خطوات التقارب، التي اتخذت بين الجانبين، بعد عدد من الزيارات، تشير إلى ان هذا التقارب يذهب ابعد مما كان متوقع له فقد اتخذ البلدان خطوات تقارب وتفاهم سريعة، ولكن رغم كل هذه المؤشرات على محاولات التقارب، الا انه لم يصل إلى حد التطابق العميق في النهج السياسي وإلاطار المرجعي.

2- يتوقع امكانية عودة العلاقات العراقية السعودية، الى حالة التوتر والبرود السياسي في سياسة الدولتين الخارجية، كونها تنطوي على العديد من محددات التباين الفكري والمنهجي في سياسة البلدين، وايضاً وجود مليشيات واحزاب مسيطرة على واقع العملية السياسية والأمنية وقرارات السياسة الخارجية العراقية، وهي مدعومة من الحكومة الايرانية، يجعل حالة الحذر قائمة من قبل البلدين في علاقاتهما ومواقفهما الخارجية، خاصة وان هناك خشية من جعل العراق ساحة حرب بالوكالة بين المملكة العربية السعودية وإيران، لتصفية حساباتهما، وهو واقع تمليه البنية الداخلية للعراق ودول جواره الإقليمي على حد سواء، وهذا مستبعد في بعده الزمني القريب.

الخاتمة

تميز السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية، بالتطور لمرحلة متقدمة من التقارب، وتجاوز مرحلة القطيعة غير الاختيارية لاسباب بعضها فرضها واقع الحكومات التي توالت على الحكم في العراق، اما بعد الاحتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق في 2003، فقد تغيرت سياسة العراق الخارجية خاصة وان العراق كان بحاجة الى دعم اقلمي ودولي للعودة الى الساحة، الاقليمية كدولة مستقلة وقوية بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي. الامر الذي وجدته حكومة المملكة العربية السعودية دافع لها لتغير سياستها الخارجية ودعم عودة العراق للساحة الاقليمية، وتزامن ذلك مع وصول الامير محمد بن سلمان الى الحكم، وبذلك تزامنت محاولات من الجانبين لتجاوز مرحلة القطيعة السابقة والنظر للمصالح المشتركة بعيدا عن اي مؤثرات خارجية التي تعمل على ابعاد العراق عن محيطها وامتدادها العربي والاقليمي.

الهوامش:

1 د.مازن الرمضاني ،السياسة الخارجية. دراسة نظرية، بغداد ١٩٩١،ص ٣٤

2 السيد سليم محمد ، تحليل السياسة الخارجية.القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1997. ط2

3 حقي توفيق سعد ،مبادئ العلاقات الدولية، ط3،،دار وائل للنشر، عمان2006، ص23.

4 د. مازن الرمضاني ، مصدر سبق ذكرة، ص40.

5 فرانكل جوزيف ، العلاقات الدولية ترجمة:غازي عبد الرحمان العتيبي، ، ط2،مطبوعات تهامة، جدة 1984.، ص12.

6 فوضى السياسة الامريكية في العراق مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ، (القاهرة: 2005)، ص18.

7 محمد صادق محمد إسماعيل ، دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010 ، ص23.

8 عبد الرحمن بن صالح المطيري، العلاقات السعودية الاماراتية1971-2014، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الاردن 2014، ص10.

9 عبدالله الصالح العثيمين ، تاريخ المملكة العربية السعودية ، الجزء الثاني، العبيكان ، الرياض ، 2018 ، ص157-158

10 حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي - الادراك والاستجابة ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2020 ، ص74.

11 حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي - الادراك والاستجابة ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2020 ، ص12.

12 إحسان محمد هادي، العلاقات الإيرانية –السعودية بعد عام 2003، بيروت: مطبعة البصائر، 2013، ص74.

13) رائد حامد، المرتزقة في العراق ... ميلشيات وفرق الموت، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع(338)، نيسان 2007)، ص100.

14) جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين تناحر طويل ومستمر، معهد السلام الأمريكي، على الرابط: www.usip.org

15 بعد 11 عاما مقتدى الصدر .. في السعودية، موقع قناة العربية ، www.alarabiya.net/saudi-today/2017/07/30

16 خلاف حول عدد السجناء السعوديين بالعراق ، https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2013/1/9

17 رائد حامد، مصدر سبق ذكرة، ص100

18 متابعة قمة الديمقراطية في واشنطن ، مركز الشرق العربي للدراسات الاستراتيجية والحضارية، بتاريخ 9 شباط 2022، على الموقع الالكتروني ، https://www.asharqalarabi.org.uk/

19 فاضل النشمي، محمد بن سلمان يؤكد للكاظمي حرص السعودية على أمن العراق، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، 10 نوفمبر 2021 ، العدد 15688

20 علي المعموري ، هل نجحت السعوديّة في إيجاد موطئ قدم لها في العراق؟ موقع Al-Monitor، بتاريخ 17 شباط 2022، على الموقع الالكتروني : https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals

21 محمد صادق محمد إسماعيل، دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010 ، ص 43.

22 سمو وزير الخارجية: من اهم اهداف السياسة الخارجية للمملكة المساهمة في الحفاظ على الامن والاستقرار والازدهار اقليميا وعالميا، وكالة الانباء السعودية، بتاريخ 17 شباط 2022، على الموقع الالكتروني: https://www.spa.gov.sa .

23 كريستين سميث ديوان، مغامرة محمد بن سلمان الكبيرة – والمملكة العربية السعودية ، معهد دول الخليج العربية في واشنطن ، بتاريخ مارس 2020 ، على الموقع الالكتروني : https://agsiw.org/ar/the-big-gamble وكذلك للمزيد: مصطفى بكري ، خاشقجي أم المملكة: الحقيقة الغائبة ، سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019 ، ص102.

24 ميثاق خيرالله جلود، السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق: مرحلة انفتاح جادة، بتاريخ 21 حزيران 2019 ، على الموقع الالكتروني : https://www.alhadathcenter.net/index.php

25 بندر الدوشي، هكذا يرى الكاظمي العلاقات السعودية العراقية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 20/حزيران/ 2020، https://www.alarabiya.net .

26 د. فارس العزاوي، التقارب العراقي السعودي: قراءة في الدلالات والمآلات، 14\سبتمبر\ 2017، رؤيا للبحوث والدراسات، http://ruyaa.cc/Page/649

المصادر

الكتب

1- د.مازن الرمضاني ،السياسة الخارجية. دراسة نظرية، بغداد ١٩٩١.
2- السيد سليم محمد ،تحليل السياسة الخارجية.القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997. ط2
3- حقي توفيق سعد ،مبادئ العلاقات الدولية. عمان:دار وائل للنشر،2006. ط3
4- فرانكل جوزيف ،العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمان العتيبي، ط2،مطبوعات تهامة، جدة1984.
5- مصطفى بكري، خاشقجي أم المملكة: الحقيقة الغائبة، سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019، ص102.

6- محمد صادق محمد إسماعيل ، دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010 .
7- عبدالله الصالح العثيمين ، تاريخ المملكة العربية السعودية ، الجزء الثاني، العبيكان ، الرياض .
8- حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي - الادراك والاستجابة ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2020. 9- إحسان محمد هادي، العلاقات الإيرانية –السعودية بعد عام 2003، بيروت: مطبعة البصائر، 2013.

الدوريات والصحف

1- رائد حامد، المرتزقة في العراق ... ميلشيات وفرق الموت، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع(338)، نيسان 2007
2- فاضل النشمي ، محمد بن سلمان يؤكد للكاظمي حرص السعودية على أمن العراق، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، 10 نوفمبر 2021 ، العدد 15688

الاطاريح

- عبد الرحمن بن صالح المطيري، العلاقات السعودية الاماراتية1971-2014، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الاردن 26.2014

التقارير

فوضى السياسة الامريكية في العراق مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة: 2005

المراجع الالكترونية

1- سمو وزير الخارجية: من اهم اهداف السياسة الخارجية للمملكة المساهمة في الحفاظ على الامن والاستقرار والازدهار اقليميا وعالميا، وكالة الانباء السعودية، بتاريخ 17 شباط 2022، على الموقع الالكتروني: https://www.spa.gov.sa .
2- كريستين سميث ديوان، مغامرة محمد بن سلمان الكبيرة – والمملكة العربية السعودية ، معهد دول الخليج العربية في واشنطن ، بتاريخ مارس 2020 ، على الموقع الالكتروني : https://agsiw.org/ar/the-big-gamble
3- ميثاق خيرالله جلود، السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق: مرحلة انفتاح جادة، بتاريخ 21 حزيران 2019 ، على الموقع الالكتروني : https://www.alhadathcenter.net/index.php
4- بندر الدوشي، هكذا يرى الكاظمي العلاقات السعودية العراقية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 20/حزيران/ 2020، https://www.alarabiya.net
5- د. فارس العزاوي، التقارب العراقي السعودي: قراءة في الدلالات والمآلات، 14\سبتمبر\ 2017، رؤيا للبحوث والدراسات، http://ruyaa.cc/Page/649

6- جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين تناحر طويل ومستمر، معهد السلام الأمريكي، على الرابط: www.usip.org

7- بعد 11 عاما مقتدى الصدر .. في السعودية، موقع قناة العربية ، www.alarabiya.net/saudi-today/2017/07/30

8- خلاف حول عدد السجناء السعوديين بالعراق، https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2013/1/9

9- متابعة قمة الديمقراطية في واشنطن ، مركز الشرق العربي للدراسات الاستراتيجية والحضارية، بتاريخ 9 شباط 2022، على الموقع الالكتروني ، https://www.asharqalarabi.org.uk/

10- علي المعموري ، هل نجحت السعوديّة في إيجاد موطئ قدم لها في العراق؟ موقع Al-Monitor، بتاريخ 17 شباط 2022، على الموقع الالكتروني : https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals

Iraq's foreign policy towards the Kingdom of Saudi Arabia after 2003

Dr. Fadia Abbas Hadi

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

Fadia.hadi@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Foreign Policy. Iraq. Saudi Arabia

Summary:

Relations between،Saudi Arabia and Iraq are an advanced stage of Rapprochemenk T and have passed ، the stage of non-optiona ، land estrangement for reasons، some of which were imposed، especially after The American occupation of Iraq in 2003، and some of which are due to the reluctance of the gulf states. led by saudi arabia ، to enter the iraqi arena during period the the post-occupation and sectarian phase، and then the control of (ISIS) over the provinces. Iraqi. After former Prime Minister Haider al-Abadi came to power and got rid of ISIS control، bilateral relations witnessed a cautious and slow breakthrough. Relations between the two sides developed during the last months، and the path of development of the two countries' foreign policies continued.